الشركة العامة لمنتجات الخزف والصينى
THE GENERAL COMPANY
FOR CERAMIC AND PORCELAIN PRODUCTS
سيراميكا ماريديا

البورصة المصرية
القرية الذكية
رقم: ٢٠٢
التاريخ: ٢٠٢٤/١/٢٥
المرفقات:
قسم الصادر والوارد

السادة / البورصـــة المصـــرية

قطاع الإفصـــاح

تحيـــه طيبـــة ... وبعد ،،

نتشرف بان نرفق لسيادتكم صورة من تقرير المراجع الخارجى عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة العامةلمنتجات الخزف و الصينى عن الفترة المنتهية فى 2023/12/31 م

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،

مسئول علاقات المستثمرين	العضو المنتدب التنفيذى
محاسب / حنان محمود مدكور	مهندس / مجدى محمد مصطفى قطب

تحريرا فى 1/ 2 / 2024 م.

Website : www.sheeni-egypt.com Email Address : info@sheeni-egypt.com
DIRETIOM USINE - MOSTOROD - R.C : 90800 Le Cairo
B. Pox : El Atuba No. 238 P.L 11511
Tel. : 22503988 - 22549376 Fax : 22502229
Tel. Markiting & Saling Sector : 26503741 - 22519935 - 22502510
والمصانع بمسطرد - سجل تجارى : ٩٠٨٠٠ القاهرة
ب : العتبة رقم ٢٣٨ - رمز بريد : ١١٥١١
ت : ٢٢٥٠٣٩٨٨ - ٢٢٥٤٩٣٧٦ فاكس : ٢٢٥٠٢٢٢٩
اع التسويق : ٢٦٥٠٣٧٤١ - ٢٢٥١٩٩٣٥ - ٢٢٥٠٢٥١٠

تقرير فحص محدود

الى السادة / أعضاء مجلس الإدارة
الشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني
"شركة مساهمة مصرية"

مقدمة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالى المرفقة للشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني "شركة مساهمة مصرية " فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣وكذا قوائم الدخل والتغيرات فى حقوق المساهمين والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ، والإدارة هى المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه و العرض العادل و الواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم المالية الدورية فى ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود

وفيماعدا وسيرد بالفقرات من الثالثة حتى التاسعة عشر ، فقد قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية لمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها". و يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية و المحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود. ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها فى عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس الإستنتاج المتحفظ

تضمن رصيد المخزون فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣مبلغ ١٣ ٢٤٤ ٣٣٦ جنيه مصري تمثل القيمة الدفترية لأصناف راكدة و بطيئة الحركة (منها خامات بلغ إجمالي تكلفتها ٢ ٤٩٤ ٨٠٥ جنيه مصري وإنتاج تام بمبلغ ٣٢٦ ٣٨٥ جنيه مصرى مكون عن إجماليها مخصص بنحو ١ مليون جنيه مصري ، بالإضافة إلى إنتاج تام فرز ثالث بورسلين بمبلغ ١٠ ٣٦٤ ٢٣٥ جنيه مصري يباع منه بأقل من قيمته الدفترية) ونرى الحاجة لدراسة القيمة الإستردادية لهذه الأصناف وإستكمال مخصص المخزون ، كما لم نواف بقوائم جرد المخزون البالغ إجماليه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣مبلغ ١٠٧ ٢٦٠ ٨٨٨ جنيه مصري (إيضاح ٥/٢ –).

لم نواف بدراسة خسائر الإئتمان المتوقعة بخصوص الأصول المالية للشركة تطبيقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٤٧).

تضمنت تكلفة الأصول الثابتة فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ أصول عاطلة وغير مستغلة بلغت تكلفتها ٦٨٩ ١٧٦ ٤١ جنية مصرى (بلغ صافى قيمتها الدفترية ٧١٢ ٢٨١ ١٧ جنية مصرى) متمثلة فى خط الجليز وأفران ومجففات ومكابس وماكينات صب وشحن وتفريغ ، كما تضمنت الأصول المحتفظ بها بغرض البيع مبلغ وقدره ٩٨٨ ٦٥٥ ٢ جنيه تمثل صافى القيمة الدفترية لماكينة صب الصحى دورست، ولم نواف بدراسة بالقيمة الحالية لتلك الأصول في ضوء ظروف تشغيلها، كما حققت مصانع الشركة لإنتاج الصحي والبورسلين والسيراميك خسائر من النشاط الجاري عن الفترة المالية من ١ يوليو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بنحو ١٥٧ ١ مليون جنيه مصري و ١٩٩ ١٠ مليون جنيه مصري و ١٩٤ ١٧ مليون جنيه مصري على التوالي بخلاف ما يخصهم من تكاليف بيعية وتسويقية وطاقات غير مستغلة، مما يعكس وجود مؤشر إضمحلال للأصول الثابتة المنتجة لهذه المنتجات، هذا ولم نواف بدراسة الإضمحلال لتلك الأصول لمقارنة قيمتها الإستردادية بقيمتها الدفترية وتكوين الإضمحلال اللازم (إيضاح – ٣/٢).

بلغ رأس المال العامل في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣قيمة سالبة بلغت ٠٩٦ ٧٧٦ ١٦٢ جنيه مصري، كما بلغ إجمالي الخسائر المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣مبلغ ١١٨ ٢٥٨ ١٦٤ جنيه مصري بما يجاوز نصف قيمة حقوق الملكية، وطبقا للمادة (٢٢٧) من القانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتعين على مجلس الإدارة الدعوة لإنعقاد الجمعية العامة غير العادية للنظر في إستمرار الشركة، كما لم تقدم لنا خطة الإدارة في هذا الشأن، وقد تم إعداد القوائم المالية المرفقة بفرض إستمرار الشركة.

بلغ رصيد الإستثمار في سندات حكومية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣مبلغ ١٥٨ ٤٠٤ ١ جنيه مصري أفادت الإدارة أن الشركة رفعت بشأنها دعوى على أمناء حفظها لإسترداد تلك الإستثمارات، وقد ورد في خطاب المحامي رفض الدعوة التي اقامتها الشركة. كما أن تواريخ إستحقاق هذه السندات قد إنقضت، ولم تقدم لنا الإدارة ما يفيد ملكية هذه السندات (إيضاح – ٥/٢).

تضمن رصيد العملاء في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ مبلغ ٠٠٠ ٥٨٧ ٦ جنيه مصري عبارة عن مديونيات طرف عملاء مرفوع بشأنها قضايا ومديونيات عملاء تم جدولتها (مكون عنها مخصص بنحو ١٦٠ ١٩٢ ٣ مليون جنيه) ، ونرى الحاجة لتحديث دراسة مخصص هذه المديونيات وتدعيمه بالقدر الكافي (إيضاح – ٦).

بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها مبلغ ٣٠٠ الف جنيه مصري، ونرى عدم كفايته حيث تم صدور قرار لجنة الطعن بتاريخ ٩ مارس ٢٠٢٢ بالربط الضريبى عن سنة ٢٠١٠/٢٠٠٩ بمبلغ نحو ٥،٧١٠ مليون جنيه مصري تم الطعن عليه أمام القضاء وأمام اللجنة الأولى لإعادة النظر فى الربط النهائى ، هذا بخلاف قرار لجنة الطعن الخاص بإعادة فحص السنوات من٢٠١١/٢٠١٠ حتى ٢٠١٧/٢٠١٦ والذى أسفر عنه وعاء ضريبى عن تلك السنوات بنحو ١١٠،٣٢ مليون جنيه مصرى ، وقامت الشركة بالطعن عليه بتاريخ ٢٠ إبريل ٢٠٢٢ ، كما ورد إلى الشركة بتاريخ ٣٠ مايو ٢٠٢٢ نموذج ١٩ ربط ضريبي بإستحقاق ضريبة دمغة عن الفترة من ١ أغسطس ٢٠٠٦ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ بمبلغ نحو ٩،٠١٢ مليون جنيه مصرى والذى قامت الشركة بالطعن عليه فى ٢٢ يونيو ٢٠٢٢.

بلغ رصيد مخصص المطالبات في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣مبلغ ١٨٠ الف جنيه مصري في حين لم يصلنا تقدير بالالتزام الممكن ان ينشأ عن القضايا المرفوعة ضد الشركة، وبناء عليه لم نستطع الحكم على مدى كفاية المخصص لمواجهة الإلتزامات القضائية المحتملة(إيضاح – ١/٣).

تضمن بند المدينين والأرصدة المدينة الأخرى في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ رصيد مستحق على مصلحة الضرائب القيمة المضافة بمبلغ ٦٩٧ ٣١٣ ٤ جنيه مصري كما تضمن بند الدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى رصيد مستحق لذات المصلحة بمبلغ ٠٨٠ ٨٩٢ ٣ جنيه مصري بصافي رصيد مستحق عليها بمبلغ ٦١٧ ٤٢١ جنيه مصري، في حين بلغ طبقا للإقرار الضريبي في ذات التاريخ رصيد مستحق لمصلحة الضرائب بمبلغ ٥٦٤ ٣٧٧ ١ جنية مصرى. ولم نواف بمذكرة تسوية بالفرق (إيضاح – ٦).

لم يرد لنا كشف حساب الشركة بالبنك التجاري الدولى عن أرصدة النقدية لديه في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣باجمالى مبلغ ٦٣٠ ٥٧ جنيه مصري (إيضاح – ٧).

لم نواف بدراسة توضح قابلية إسترداد رصيد الأصول الضريبية المؤجلة والبالغ رصيدها فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣مبلغ وقدره ٨٦٤ ٨٧٢ جنيه مصري.

لم نواف بدراسة عن اضمحلال الاصول غير الملموسة و البالغ صافي قيمتها الدفترية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣مبلغ ٤٧٣ ١٦٧ ١٢ جنيه مصري.

لا يتضمن عرض القوائم المالية أو الإيضاحات المتممة لها إفراد لأرصدة التعاملات مع الأطراف ذوى العلاقة أو حجم التعامل معهم ونوعه وطبيعة العلاقة طبقاً لمعيار رقم (١٥) من معايير المحاسبة المصرية.

تضمن رصيد المخزون فى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣مبلغ ٤١٧ ١٢٥ ٢ جنيه مصري عبارة عن قيمة كلا من الخامات الرئيسية والمخزون تحت التشغيل الموجودين بمصنع الصحى الذى تم تأجيره للغير دون تحرير عقد ببيع الأصناف المذكورة للمستأجر، حيث أن المستأجر هو الطرف المسيطر فى الوقت الحالى على المصنع مما جعل هذة الأصناف تحت سيطرته وفى حيازته.

قامت الإدارة بتقييم رصيد الإعتمادات المستندية بالعملة الأجنبية ونتج عن ذلك فرق بمبلغ ٨٦٩ ٣ جنيه مصري في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ظهر ضمن خسائر فروق عملة بقائمة الدخل بما يخالف معيار المحاسبة المصري رقم (١٣) وعليه يجب استبعاد تلك الخسائر من قائمة الدخل.

تضمنت الأرصدة المدينة الأخرى مبلغ ١٣٠ ٨٥١ جنيه مصري قيمة عجز في الإنتاج التام، ولم يحدد بعد المسئو عنه كما نرى تحميله على قائمة الدخل (إيضاح -٦).

تضمن رصيد الموردين دائنية مستحقة لشركة الخدمات البترولية ، وكانت الشركة قد أجرت أخر مطابقة معها حتى تاريخ ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٢ أسفرت عن وجود فوائد تأخير على الشركة بلغت ٢٩٦ ١٨٢ ٧جنيه مصري و رصيد تجاوز فى الإستهلاك بلغ ٤٧٤ ٦٢٨ ١ جنيه مصري ، ولم تتضمن قائمة الدخل عن السنوات السابقة أي من هذه المبالغ وتم الحصول علي مصادقة للبيانات سالفة الذكر (إيضاح –٦).

الإستنتاج

وفى ضوء فحصنا المحدود وفيما عدا الأثار التي قد تترتب على تسوية ما ورد في الفقرات من الثالثة حتى التاسعة عشر أعلاه، فلم ينمُ إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح عن المركز المالي للشركة العامة لمنتجات الخزف والصيني "شركة مساهمة مصرية " في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣و عن أدائها المالى وتدفقاتها النقدية عن الستة أشهر المنتهية فى ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية.

فقرات توجيه انتباه

ومع عدم إعتبار ذلك تحفظا، فإن الحرب الروسية الأوكرانية التى بدأت في فبراير ٢٠٢٢ وأيضا هجوم الكيان الإسرائيلي على قطاع غزة كان لهما أثر سلبي على الإقتصاد العالمي، وأن الإدارة لم تتمكن من تقدير الأثر المحتمل لهذا الحدث علي القوائم المالية للشركة فى الفترات المقبلة نظراً لطبيعة النشاط حيث لا تتوافر لها في الوقت الحالي بيانات ومعلومات كافية يمكن الاعتماد عليها للإفصاح عن هذا الأثر.

القاهرة في : ١٤ فبراير ٢٠٢٤

مراقب الحسابات
عيسى رفاعي
سجل الهيئة العامة للرقابة المالية ١٩٢